نفى وجود تغيير في الاتفاقات الأمنية مع الولايات المتحدة أو بريطانيا

وزير خارجية البحرين: العلاقات مع إيران متوترة وعدد قوات «درع الجزيرة» أقل مما كان في السابق

عواصم ـ وكالات: أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة أن الوضع الأمني مستتب في البحرين، رغم «بعض الأعمال المخلة بالأمن والهدوء والتي كانت موجودة قبل الأحداث».

واعتبر في حديث لصحيفة «الحياة» اللندنية نشرته امس أن عمل اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي ارتأى الملك حمد بن عيسى آل خليفة تشكيلها «عمل مهم لأن البحرين وجدت نفسها بعد الأحداث وقد فرضت عليها صورة عالمية غير صحيحة. وكانت هناك حاجة إلى جهة محايدة ومشهود لها للقيام بالمهمة وتصحيح ما ارتكب من أخطاء». وأكد الشيخ خالد أن حكومة البحرين «لا تخاف ولا تخفي شيئا».

وقال: «نحن عملنا وتواصلنا مع الجمعيات العالمية، وحضرت صحافة العالم الى البحرين، وحجم المعلومات الموجودة في الخارج كبير. ولجنة تقصي الحقائق هي سبيل لتصحيح المعلومات الخاطئة ولإبراز الحقيقة. فهذه اللجنة ستقول الحقيقة للعالم وسنعرف نحن البحرينيين الحقيقة منها أيضا».

وفي رد على سؤال عن علاقات البحرين مع ايران، قال الشيخ خالد إن «هذه العلاقات متوترة، لأن التصريحات التي

وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة

تصدر عن جهات إيرانية مختلفة تضر بالعلاقات وبجذور التفاهم وتخلق حساسيات غير مرغوب فيها للعلاقات بين البلدين».

ونفى وجود تغيير في الاتفاقات الأمنية والعسكرية بين البحرين والولايات المتحدة او بريطانيا، معتبرا ان العلاقات مع هذين البلدين «تاريخية.. وهم حلفاء بكل معنى الكلمة. لكن هذا لا يعني عدم وجود آراء مختلفة، فهذه طبيعة العلاقة بين الحلفاء».

وقال الوزير البحريني ان عدد قوات «درع الجزيرة» الموجودة في البحرين اليوم «اقل مما كان في السابق»، لافتا إلى انها «قوات مشتركة لمجلس التعاون الخليجي».

وفي حديثه عن الوضع السوري، أكد الشيخ خالد أن «سورية بلد شقيق وهام وما يجري فيه يدمي قلوبنا. ونتمنى ان تطبق الإصلاحات وان يصل الجميع الى حل يخرج البلد من دوامة العنف».

واوضح أن قرار المنامة سحب سفيرها من سورية «لم يكن موقفا امنيا بل سياسي وجاء نتيجة تشاور مع اشقائنا في المنطقة»، موضحا: «رأينا ان هذه المسألة قد ترسل الرسالة الصحيحة لمن يحب ان يسمعها، ولنقول اننا مهتمون بالشأن السوري وبأمن وسلامة الشعب السوري الى آخر درجة». وأعرب عن أمله ان يتقبل الجميع قرار سحب السفير «برحابة صدر وان لا يفهم او يؤخذ على انه موقف عدائي، بل ان يراه الجميع انه موقف داعم للاستقرار وللمستقبل الأفضل لسورية».

وفي شأن بحريني آخر، أرجعت جمعية الوفاق البحرينية المعارضة مقاطعتها للانتخابات التكميلية التي من المقرر إجراؤها نهاية سبتمبر المقبل إلى عدم قناعتها بسلطة البرلمان.

إلا ان عضو مجلس الشورى البحريني سميرة رجب أشارت الى أن هناك في البحرين ردة فعل سلبية على ما انتهجته الوفاق، متهمة الجمعية بأنها تيار طائفي كان يهدد وحدة الشعب وكان يريد القضاء على الآخر.

وسط معارضة بعض الأشخاص ممن لا يمثلون كتلاً سياسية

الإمارات: الماراثون الانتخابي للبرلمان ينطلق وإعلان قائمة المرشحين النهائية في 28 الجاري

دبي ـ إيلاف: أعلنت السلطات المعنية في دولة الامارات العربية المتحدة ظهر امس الاول عن بدء اولى حلقات سباق المارثون الانتخابي لتشكيل المجلس الوطني الاتحادي «البرلمان» ليتم الاعلان عن فتح باب الترشيح لانتخابات المجلس المقرر اجراؤها في 24 سبتمبر المقبل للتنافس على نصف مقاعد المجلس المكونة من 40 مقعدا، حيث يتم تعيين النصف الآخر بمعرفة حكام الامارات السبع المكونة منها الدولة.

ويأتي ذلك وسط معارضة محدودة من جانب بعض الافراد ممن لا يمثلون كتلة سياسية معلومة، غير أنهم يطالبون بتعديل قانون الانتخابات، بعد تأكيداتهم بأن المجلس الوطني لا يعدو كونه هيئة استشارية شرفية لا تستطيع اتخاذ أي قرار لكونها خاضعة للدولة بشكل كامل ولا تتمتع بأي استقلالية في ممارسة سلطاتها التشريعية.

ومن المقرر أن يستمر تقديم طلبات الترشيح ولمدة أربعة أيام خلال الفترة الممتدة من 14 الى 17 أغسطس بين الساعة التاسعة صباحا والثالثة بعد الظهر بمراكز التسجيل التابعة للجان الامارات مرفقة بالمستندات التي حددتها التعليمات التنفيذية.

وبعد اغلاق باب الترشيح

صورة أرشيفية للانتخابات الاماراتية

ستقوم اللجنة بالاعلان عن قائمة المرشحين الاولية وفتح المجال للطعون بهؤلاء المرشحين تمهيدا لاعلان القائمة النهائية في 28 أغسطس الجاري وفقا لوكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وعضو اللجنة الوطنية للانتخابات طارق هلال لوتاه، الذي أوضح أن اللجنة تبدأ مرحلة جديدة من مراحل العملية الانتخابية وهي مرحلة تسجيل المرشحين وقد تم توفير كافة المستلزمات الضرورية لتنفيذ هذه الخطوة بكل يسر وسهولة وتم اعتماد أكثر من مركز في بعض الامارات بهدف التخفيف على المرشحين وتفادي حدوث الازدحام خلال فترة التسجيل.

وأشار لوتاه الى أن الوثائق المطلوبة للترشح هي بطاقة الهوية الصادرة من هيئة الامارات للهوية وخلاصة القيد وثلاث صور حديثة ملونة وشهادة حسن سير وسلوك موجهة للجنة الوطنية للانتخابات وتقديم شهادة من جهة العمل تفيد بالتوقف عن ممارسة الوظيفة العامة من تاريخ اعلان قائمة المرشحين النهائية وهي 28 أغسطس وحتى اعتماد القائمة النهائية للفائزين 28 سبتمبر المقبل وشهادة الاستقالة من الوظيفة بالنسبة لاعضاء السلطة القضائية، اضافة الى رسوم تسجيل بقيمة ألف درهم وكذلك السيرة الذاتية للمرشح اذا رغب.

وفي سياق متصل، اعتمدت مؤخرا قوائم الهيئات الانتخابية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2011 التي ضمت 129 ألفا و274 عضوا يمثلون الهيئات الانتخابية لكل امارات الدولة. وتضم القوائم 47 ألفا و444 عضوا من امارة أبوظبي، و37 ألفا و514 عضوا من امارة دبي، ومن امارة رأس الخيمة 16 ألفا و850 عضوا، و13 ألفا و937 عضوا من امارة الشارقة، ومن امارة الفجيرة 6 آلاف و324 عضوا، ومن امارة عجمان 3 آلاف و920 عضوا، ومن امارة أم القيوين 3 آلاف و285 عضوا.

أوباما يشيد بدور حكومة المملكة المتحدة في التعامل مع الأحداث

البريطانيون يؤيدون إعادة الخدمة العسكرية بعد الاضطرابات وإيران: أعمال الشغب دلالة على انهيار الرأسمالية

عواصم ـ وكالات: أشار أحد مستشاري رئيس البرلمان الإيراني إلى ان أعمال الشغب الأخيرة في عدد من الدول الأوروبية، ولاسيما بريطانيا، تدل على انهيار النظام الرأسمالي.

وقال حسين شيخ الإسلام مستشار علي لاريجاني للشؤون الدولية لوكالة أنباء فارس الإيرانية امس الاول: «ما يجري في بريطانيا وأوروبا وأميركا يبرهن على انهيار أساسات النظام الرأسمالي».

وأضاف: «نشهد اليوم قيام بناء جديد مستند إلى العدل، ولم تعد المنظمات والدوائر الدولية التي ظلت تعتمد على نظام الهيمنة ـ صانعة قرار».

في هذا الوقت أظهر استطلاع جديد للرأي نشرته صحيفة «صندي اكسبريس» امس أن البريطانيين يؤيدون إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية بعد أحداث الشغب والنهب التي شهدها عدد من مدن بلادهم.

ووجد الاستطلاع ان الغالبية الساحقة من البريطانيين تؤيد إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية لاعتقادهم بأنها ستنقذ جيلا ضائعا من البلطجية المراهقين من حياة العنف في المناطق الحضرية، بعد 4 أيام وليال من أعمال الشغب والنهب أسفرت عن مقتل 5 أشخاص وإحراق مئات المنازل وتدمير الآلاف من الشركات.

وقال إن 72٪ من البريطانيين أيدوا إعادة الخدمة العسكرية الإلزامية للمراهقين لتعليمهم الانضباط والاحترام في حين

مصورون يتابعون لحظة مغادرة سيارة تحمل متهمين بأعمال الشغب

عارض الفكرة 17٪ منهم فقط.

وأضاف الاستطلاع أن 70٪ من البريطانيين دعموا أيضا قطع المعونات الحكومية عن عائلات البلطجية الذين شاركوا في أعمال النهب والشغب، فيما عارض ذلك 16٪، وأشار إلى أن 94٪ من البريطانيين يعتقدون أن الرقابة الأبوية السيئة ساهمت في أعمال الشغب التي اجتاحت مدن لندن وبرمنغهام ومانشستر وويست بروميتش وسالفورد وبريستول في الأيام الماضية.

وقال الاستطلاع ان الرأي العام البريطاني دعم انتقاد رئيس الوزراء ديفيد كاميرون للرد الأولي للشرطة على أعمال الشغب التي اندلعت أولا في حي توتنهام بشمال لندن ليل السبت الماضي على خلفية مقتل رجل عصابة برصاص الشرطة قبل يومين.

ووجد أيضا أن 66٪ من البريطانيين أعربوا عن اعتقادهم بأن تعامل الشرطة بطريقة غير حاسمة وفعالة مع المراهقين ساهم في انتشار أعمال الشغب والنهب ضمن مناطق واسعة من لندن وانتقالها إلى مدن أخرى فيما رأى 32٪ منهم أنه لا صلة لها بما وقع.

وكانت بريطانيا أوقفت نظام الخدمة العسكرية الإلزامية عام 1960 وتم تسريح آخر دفعة من المجندين من القوات المسلحة في مايو 1963.

في غضون ذلك، أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما بدور الحكومة والشرطة في المملكة المتحدة على ما أبدياه من «ثبات» في التعامل مع أعمال الشغب.

وقال متحدث باسم رئاسة الوزراء البريطانية ان أوباما تناول في اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون الاضطرابات التي تشهدها بريطانيا حاليا الى جانب عدد من المواضيع الأخرى.

وأضاف المتحدث ان «الرئيس أوباما أثنى على ما أبداه كاميرون من ثبات هو وحكومته، لاسيما الشرطة البريطانية في التعامل مع أعمال الشغب الأخيرة»، معربا عن أمله في «أن يتسم الوضع بالهدوء».

من جهة اخرى، وجه طارق جهان والد الشاب الذي لقي حتفه مع 3 آخرين عندما صدمتهم سيارة على ما يبدو في منطقة برمنغهام الأربعاء الماضي الشكر لشباب برمنغهام للاستجابة إلى ندائه لهم بالتحلي بالهدوء.

وقال «أود أن أشكر المجتمع خاصة الشباب للاستماع إلى ما قلته والتحلي بالهدوء. شكرا جزيلا للشباب».

إيساف قدمت دعماً بالهليكوبتر أثناء صد الهجوم

أفغانستان: طالبان تتبنى هجوماً انتحارياً على حاكم إقليم باروان والضحايا بالعشرات

عواصم ـ وكالات: قال مسؤولون افغان ان انتحاريين ومتمردين مسلحين قتلوا ما لا يقل عن 19 شخصا في هجوم على مجمع حاكم اقليم باروان في وسط افغانستان امس وسمع صوت تبادل اطلاق نار ودوي انفجارات قبل انتهاء الهجوم.

وذكر شاهد من رويترز وآخرون انهم سمعوا دوي خمسة انفجارات على الاقل في الوقت الذي تصدت فيه قوات الامن الافغانية داخل مجمع حاكم اقليم باروان عبد البصير سالانجي للهجوم.

وقال الطبيب محمد آصف في المستشفى الرئيسي بإقليم باروان لرويترز «حتى الآن استقبلنا 16 جثة و29 مصابا... معظم الجثث لموظفين حكوميين».

ويقع إقليم باروان على بعد نحو ساعة بالسيارة من شمال غرب العاصمة الأفغانية كابول.

وهجوم اليوم مؤشر جديد يبعث على القلق من المدى الذي تستطيع حركة طالبان ومتمردون آخرون الوصول إليه. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن هجوم باروان.

وقال ذبيح الله مجاهد المتحدث باسم طالبان إن الهجوم بدأ عندما نفذ مفجر هجوما انتحاريا بسيارة ملغومة عند بوابة المجمع.

وأضاف أن خمسة مهاجمين آخرين دخلوا المجمع حيث زعم أن مسؤولين أميركيين كانوا يشاركون في اجتماع.

واستطرد عبر الهاتف من

بشير سلجي حاكم باروان متحدثا للصحافة بعد الهجوم على مقره (ا.ف.پ)

مكان مجهول «قتل كثيرون بينهم أميركيون ولكن ليست لدينا أي معلومات محددة بعد». وكثيرا ما تبالغ حركة طالبان في تقييم أثر الهجمات على هجمات حكومية أفغانية أو قوات أجنبية.

وقال شرف الدين رحيمي مستشار قائد شرطة باروان إن اجتماعا كان قائد الشرطة والحاكم يشاركان به مع مجموعة من المستشارين الأجانب «كان جاريا عندما وقع الهجوم ولكن المهاجمين لم يصلوا إلى غرفة الاجتماعات».

وتابع أن أحد حراس قائد الشرطة بين القتلى وكذلك قتل نساء وأطفال.

وقالت قوة المعاونة الأمنية الدولية (إيساف) التي يقودها حلف شمال الأطلسي أن بعض قواته كانت في محيط المجمع ولكن لم تكن متواجدة داخل المجمع عندما وقع الهجوم.

وذكر متحدث باسم إيساف أنه ليس هناك ضحايا بين قوات إيساف. وأضاف أن إيساف قدمت دعما بالهليكوبتر أثناء صد الهجوم. وفي بيان من القصر الرئاسي أدان الرئيس حامد كرزاي بشدة هجوم باروان.

وكان سالانجي قال إن ما يصل الى ستة انتحاريين ومتمردين مسلحين هاجموا مجمعه. وقال لمحطة «تولو» التلفزيونية الخاصة في وقت سابق من اليوم «الاعداء لايزالون داخل المجمع. نحن نقاتلهم».

وأضاف «شن ستة انتحاريين هجوما بينما كنا نعقد اجتماعا». وذكرت محطة «تولو» ان قائد شرطة الاقليم كان يشارك في الاجتماع.

وشن متمردون ينتمون في الغالب لحركة طالبان سلسلة من الهجمات ضد اهداف حكومية على مدى العام المنصرم وكثيرا ما تشن هذه الهجمات في شرق البلاد بالقرب من الحدود التي يسهل اختراقها مع المناطق القبلية الباكستانية المضطربة.

وقبل ثمانية ايام اسقطت قذيفة صاروخية اطلقتها طالبان طائرة هيليكوبتر تابعة لحلف شمال الاطلسي في اقليم آخر بوسط افغانستان قرب كابول مما أسفر عن مقتل 30 جنديا أميركيا وثمانية جنود افغان في اسوأ حادث فردي للقوات الأجنبية في الحرب المستمرة منذ عشر سنوات.

وبلغ العنف في انحاء افغانستان اعلى مستوياته في 2010 منذ الاطاحة بطالبان على يد القوات الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة في اواخر عام 2001 واستمرت معدلات العنف على هذا النحو في 2011.

تقرير إخباري

سلام فاتر على الحدود الهندية ـ الباكستانية

سوتشيتجار ـ رويترز: مر نحو ثماني سنوات منذ أن اتفقت الهند وباكستان على وقف لإطلاق النار في كشمير وهي فترة تكفي للسكان لبناء منازل وزرع حقول حتى أطراف واحدة من أكثر الحدود تسلحا في العالم.

لكن بالنسبة للجنود الذين يحرسون الحدود المتنازع عليها فإنه سلام هش يمكن ان ينهار في أي وقت.

قال ضابط في قوة امن الحدود الهندية «لا يمكنني وصف العلاقة على الحدود بالودية، نصفها بأنها عملية» متحدثا طالبا عدم نشر اسمه بسبب حساسية عمله على الحدود. والآن بينما تعكف الهند وباكستان على عملية سلام متقلبة وتحاولان تحديد كيفية فتح الحدود للتجارة والسفر فسيكون الوضع في أماكن مثل سوتشيتجار هو الذي سيحدد خطوات هذا التقارب.

وفي يونيو اندلعت اضطرابات في المنطقة عندما فقدت قوة أمن الحدود جنديا وألقت باللوم على نيران قناصة باكستاني، ونفت قوة الحرس الباكستاني التي يقف أفرادها على مسافة تسمح لهم بإطلاق النار تورطها ولمحت إلى احتمال أن تكون قضية داخلية.

ورد الهنود باطلاق نيران أسلحة صغيرة لكن هذا التبادل لإطلاق النيران استمر ساعة ليس اكثر، وتناقض ذلك مع تبادل نيران المدفعية بين العدوين اللدودين بامتداد خط السيطرة في كشمير قبل وقف إطلاق النار في نوفمبر تشرين الثاني 2003 والذي كان يحدث يوميا في بعض الأحيان.

ومنذ ذلك الحين سرى سلام فاتر على الحدود المتعرجة التي تبدأ في سوتشيتجار في الوديان الجافة بمنطقة جامو وحتى مرتفعات كشمير الوعرة.

وقال الضابط وهو يجلس داخل خيمة على بعد 100 متر من المعبر الحدودي الذي يضم بوابتين يرفرف فوقهما علما البلدين «لسنا في حالة استنفار شديدة لكن لا يمكننا أن نخفف من حذرنا في الوقت ذاته، ولو للحظة واحدة».

وكلتا البوابتين ـ الهندية باللون الأزرق الداكن والباكستانية باللون الأخضر الداكن ـ محكمتا الغلق ولا تستخدمان إلا عندما يحتاج القادة إلى العبور لعقد اجتماعات عسكرية أو السماح لأعضاء مجموعة المراقبة العسكرية التابعة للأمم المتحدة التي تشكلت بعد الحرب الأولى على كشمير في 1947 ـ 1948 بالتنقل بين البلدين.

وينظر جندي وحيد من قوة أمن الحدود من فوق مخبأ أقيم على مصطبة في مبنى يعود إلى عهد الاستعمار البريطاني والذي كان مركزا للجمارك لقطارات البضائع القادمة من مدينة سيالكوت الباكستانية الآن من مكان ليس ببعيد عن الحدود.

وتتيح هذه النقطة تغطية من النيران لسلسلة من المخابئ المحفورة في أرض مرتفعة بمكان ليس ببعيد عن خط الجبهة لمنع دخول المتسللين من المتشددين الذين يحاربون الحكم الهندي في كشمير.

وهناك خط دفاع ثان إلى الوراء يتمثل في سور مزدوج من الأسلاك الشائكة ارتفاعه بين 2,5 و3,6 امتار أقامته الهند بامتداد الحدود الممتدة لمسافة 2900 كيلومتر من كشمير إلى جوجارات.

وهذا السور مكهرب ومتصل بشبكة من أجهزة الاستشعار وأجهزة التصوير الحراري وأجهزة إنذار تقول الهند إنها أدت إلى منع تسلل المتشددين إلى كشمير هذا الصيف للمرة الأولى منذ بدء الثورة على الحكم الهندي في كشمير عام 1989.

وقال سواران لال وهو رئيس قرية سوراتجار الذي يقود الجهود المدنية لحراسة الحدود «لا يمكن أن يمنعهم السور من محاولة الدخول لكنه يبطئهم ويتيح لجنودنا الوقت اللازم للرد».

وساعد وقف إطلاق النار الهش على فتح الحدود لكن فقط في إطار محدود، وفي 2008 اتفقت الحكومتان على السماح بحركة تجارة وسفر محدودة بين شطري كشمير اللذين يسيطران عليهما مذعنين بذلك لمطلب قديم من السكان الذين يصفون أنفسهم بأنهم محاصرون بين الجيشين الكبيرين.

وحركة التجارة التي تقتصر على 21 بندا فقط صغيرة ويعوقها أنها لابد أن تتم عبر نظام للمقايضة لأن الحكومتين لا يمكنهما قبول عملة الطرف الآخر أو حتى عملة دولة ثالثة في كشمير.

ويخشى البلدان من أن قبول أي من هذه الإجراءات قد يعني التنازل عن الحق الذي يطالبان به بالحصول على المنطقة كلها.

وترك للتجار تحديد أساليبهم الخاصة مع تبادل البضائع باستخدام صيغهم لحساب قيمة الروبية الباكستانية مقابل الروبية الهندية.

لكن يظل ذلك انفتاحا مبدئيا يعتقد كثيرون أنه ربما يكون الطريق لإنهاء هذا الجمود السياسي المستمر منذ 60 عاما بسبب كشمير، وقال شكيل قلندار وهو رئيس سابق لاتحاد غرف صناعات كشمير «حتى الأثر النفسي لفتح الحدود هائل».

وأضاف «طوال 50 عاما كان المسار الوحيد المفتوح لنا هو الجنوب حتى الآن، الآن فتحت نافذة لكشمير غير المقسمة».

وكان التخفيف من الوضع على الحدود في كشمير عبر تسهيل التجارة والسفر أساس مسودة خارطة طريق لعام 2007 وافق عليها مبعوثون من الهند وباكستان سرا لكنها فشلت بسبب استغراق الحكومتين في صعوبات في الداخل.

وفي الشهر الماضي اتفق وزير خارجية كل من البلدين على زيادة عدد أيام التبادل التجاري في نقطتين على الحدود في كشمير من يومين إلى أربعة أيام أسبوعيا والنظر في طلبات عبور الحدود خلال 45 يوما بدلا مما بين ثلاثة وأربعة أشهر كما هي العادة.

وقال ارجيماند حسين طالب وهو خبير تنمية مستقل من كشمير ومقيم في سريناجار العاصمة الشتوية للولاية «يمكن أن يبذلوا جهدا أكبر لكشمير لكن الثقة مفقودة، إنهم يتخذون خطوتين للأمام ثم يتراجعون بهدوء خطوة للوراء».